تصفية الشركات المساهمة العامة
في القانون اليمني والفقه الإسلامي

إعداد

حسين أحمد محمد الغشامي

بحث متطلب مقدم لنيل درجه الدكتوراه في القانون

كلية أحمد إبراهيم للحقوق
الجامعة الإسلامية العالمية – ماليزيا

يونيو ٢٠١٣م

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تناول أحكام تصفية الشركات المساهمة العامة في القانون اليمني والفقه الإسلامي. وذلك بهدف تدارك النقص والتعارض والقصور في نصوص قانون الشركات اليمني المتعلقة بتصفية شركات المساهمة العامة، ومدى اتفاق ذلك مع مبادئ الفقه الإسلامي. ولتحقيق هذه الغاية قام الباحث بدراسة النصوص القانونية لقانون الشركات اليمني المتعلقة بتصفية الشركة المساهمة العامة اعتمادا على منهج تحليل النصوص القانونية مع الاستعانة بالآراء الفقهية ذات العلاقة بالموضوع في كتب الفقه والتراث الإسلامي، ثم استخدم الباحث المنهج المقارن لإبراز الجوانب القانونية والفقهية الخاصة بالتصفية. وقد تمت معالجة موضوع الدراسة من خلال بيان الأسباب والمبررات التي تدعو إلى تصفية الشركة المساهمة العامة، وكذا بيان الأحكام القانونية المتعلقة بتصفية الشركة، بالإضافة إلى مناقشة الآثار القانونية المترتبة على تصفية الشركة وإقفالها وتقادم دعاويها. وقد خلص الباحث إلى عدد من النتائج، كان من أهمها وجود عدد من الثغرات القانونية في قانون الشركات اليمني وتعديلاته؛ إذ لم يُحِط القانون اليمني تصفية الشركة المساهمة العامة بالقواعد القانونية الكافية لتنظيم أحكام التصفية. كما خلص الباحث إلى أن الفقهاء المسلمين توصلوا إلى النتيجة المبتغاة من التصفية على الرغم من عدم ورود مصطلح تصفية الشركة في الفقه الإسلامي.
وقد قام الباحث بتقديم مجموعة من المقترحات بهدف سد النقص التشريعي ومعالجته.

ABSTRACT

This study examines the provisions of Yemeni law regarding the Liquidation of Public Stock Companies and the extent to which its provisions are found to be in accordance with the principles of Islamic jurisprudence. The researcher analysed the context of the Yemeni company law paragraphs connected with public stock company liquidation and used the inductive methodology, tracing all of the ideas and injunctions related to the issue of liquidation in the books of Islamic jurisprudence, in addition to other books and research. Then the researcher used comparative methodology to highlight the importance of liquidation of public stock companies from both shariah and modern legal Perspective. The researcher surveyed the liquidation related legal aspects and the reasons and justifications behind the dissolution of companies and their business operations. He also dwelt on their meaning, nature and how liquidation proceeds, this study also will shed lights on the legal implications that are related to the liquidation of Public Stock Companies. This study confirmed that though the Yemeni commercial lawmakers have allotted some texts for company liquidation, they remain incomplete. Furthermore it was found that in spite of the absence of the term for company liquidation in Islamic jurisprudence, the Muslim jurists practiced the meaning of liquidation without ever refering to it in these terms. Finally, the researcher poses many ideas and hypotheses that can explain the liquidation of public stock companies and suggests a number of recommendations which may contribute to the enactment of laws in a more accurate manner.

APPROVAL PAGE

This thesis of Hussein Ahmed AL-Ghashami has been approved by the following:

_____

Aznan Hassan
Supervisor

_____

Mohammad Abdurrahman Sadique
Internal Examiner

_____

Joni Tamkin Borhan
External Examiner

_____

Ashraf Ali Omar
Chairman

DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is the result of my own investigation, except where otherwise stated. I also declare that it has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Hussein Ahmed AL-Ghashami

Signature…….. Date….....

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠١٣ محفوظة لـ: حسين أحمد محمد الغشامي

تصفية الشركات المساهمة العامة في القانون اليمني والفقه الإسلامي.

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.

٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.

٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.

٤- سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير العنوان.

٥- سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: حسين أحمد محمد الغشامي

التوقيع:..... التاريخ: .....

إلى كل فكر خالص تواق إلى العلم والمعرفة

إلى أمة الإسلام التي تحمل على عاتقها كلمة " إقرأ"

إلى مصدر قوتي وفخري وطني الحبيب

إلى من قرن الله توحيده وعبوديته بالإحسان إليهما والدي

حفضهما الله وأطال في عمرهما

إلى من شد أزري وشاركني عناء هذا البحث

إلى كل من أسدى إلي نصحاً أو قدم لي عونا

في إعداد هذا العمل

أهدي هذه الدراسة

الشكر والتقدير

بعد حمد الله سبحانه وتعالى وشكره لتوفيقه إياىّ في إتمام هذه الرسالة، أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان لأستاذي الفاضل الدكتور أزنان حسن المشرف على هذه الرسالة، الذي كان لي معلما مرشدًا وأخًا عزيزًا وقدوة تحتذى، والذي لولا توجيهاته العلمية القيمة ما كان هذا الجهد ليبصر النور.

فجزاه الله عني خير الجزاء.

وأتقدم بخالص الشكر والتقدير للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الكرام لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة لإثرائها بملاحظاتهم القيمة، وآرائهم السديدة، ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في إخراج هذه الرسالة إلى حيز الوجود.

ولا يفوتنا في هذا المقام أن نغدق وافر الشكر وعظيم الامتنان لجامعتنا الموقرة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا هذا الصرح العلمي المهيب بإدارته وأساتذته الأجلاء.

قائمة المحتويات

ملخص البحث ..... ب

ملخص البحث بالإنجليزية ..... ج

صفحة القبول ..... د

صفحة الإقرار ..... هـ

الحقوق بالطبع..... و

الإهداء..... ز

كلمة الشكر..... ح

قائمة المحتويات.....ط

خطة البحث ١

المقدمة ١

إشكالية البحث ٢

فرضيات البحث ٣

أهداف الدراسة..... ٣

أهمية البحث ٤

منهجية الدراسة ٤

الدِّراسات السابقة..... ٥

الفصل الأول: مفهوم تصفية الشركات التجارية ١١

المبحث الأول: مفهوم شركة المساهمة العامة ١١

المطلب الأول: نشأة الشركة المساهمة ١٣

المطلب الثاني: قواعد تأسيس شركة المساهمة العامة ١٦

المطلب الثالث: خصائص شركة المساهمة العامة..... ٢١
المطلب الرابع: موقف الفقه الإسلامي من الشركات المساهمة العامة ٢٣
المبحث الثاني: الجذور التاريخية لنظرية تصفية الشركات التجارية..... ٢٨
المطلب الأول: الجذور التاريخية لنظرية تصفية الشركة في القانون اليمني... ٢٨
المطلب الثاني: الجذور التاريخية لنظرية تصفية الشركات في
الفقه الإسلامي ٣٢
المبحث الثالث: مفهوم تصفية الشركة ٣٥
المطلب الأول: مفهوم التصفية..... ٣٦
المطلب الثاني: طبيعة التصفية ٣٨
المبحث الرابع: التمييز بين تصفية الشركة والنظم المشابهة لها ٤٣
المطلب الأول: نظام تصفية الشركة التجارية ونظام تصفية التركة ٤٣
المطلب الثاني: نظام تصفية الشركة ونظام الافلاس ٤٥

الفصل الثاني: حالات تصفية شركات المساهمة العامة..... ٤٨
المبحث الأول: التصفية الاختيارية..... ٤٩
المطلب الأول: انتهاء أجل الشركة ٥٠
المطلب الثاني: انتهاء عمل الشركة ٥٤
المطلب الثالث: اتفاق الشركاء ٥٥
المطلب الرابع: اندماج الشركة ٥٦
المبحث الثاني: التصفية الاجبارية..... ٦٣
المطلب الأول: إنهيار ركن تعدد الشركاء ٦٣
المطلب الثاني: هلاك رأس مال الشركة ٦٦
المطلب الثالث: إفلاس الشركة..... ٦٩
المطلب الرابع: التأميم ٧١
المبحث الثالث: التصفية الاختيارية عن طريق القضاء..... ٧٥

المطلب الأول: التصفية بناء على طلب أحد الشركاء.....٧٦
المطلب الثاني: التصفية لوجود صعوبات خطيرة تحول بين الشركة
وبين ممارسة نشاطها.....٧٨

الفصل الثالث: الأحكام القانونية لتصفية الشركة المساهمة العامة..... ٨١
المبحث الأول: إجراءات تعيين المصفي وعزله.....٨٢
المطلب الأول: الإجراءات التمهيدية لتعيين المصفي ٨٣
الفرع الأول: شروط تعيين المصفي ٨٤
الفرع الثاني: سلطات مدير الشركة المنحلة قبل تعيين المصفي ٨٩
المطلب الثاني: طرق تعيين المصفي ٩١
الفرع الأول: تعيين المصفي بواسطة الشركاء.....٩١
الفرع الثاني: تعيين المصفي بواسطة القضاء.....٩٣
المطلب الثالث: عزل المصفي.....٩٨
المطلب الرابع: شهر قرار تعيين المصفي وعزله.....١٠١
المبحث الثاني: إجراءات التصفية.....١٠٣
المطلب الأول: سلطات المصفي ١٠٦
الفرع الأول: جرد موجودات الشركة واستلامها ١٠٧
الفرع الثاني: المحافظة على الذمة المالية للشركة ١٠٩
الفرع الثالث: التمثيل القانوني للشركة ١١٣
الفرع الرابع : تحصيل ديون الشركة ١١٥
الفرع الخامس: بيع موجودات الشركة ١١٨
الفرع السادس: وفاء ديون الشركة.....١١٩
المطلب الثاني: واجبات المصفي.....١٢٢
الفرع الأول: متابعة إجراءات النشر ١٢٢
الفرع الثاني: وضع الموازنة السنوية والختامية للشركة ١٢٣

المبحث الثالث : مسؤولية المصفي ١٢٤
المطلب الأول: المركز القانوني للمصفي ومدى مراقبة أعماله ١٢٥
الفرع الأول: المركز القانوني للمصفي ١٢٥
الفرع الثاني: مراقبة أعمال المصفي ١٢٩
المطلب الثاني: مسؤولية المصفي..... ١٣١
الفرع الأول: صور إخلال المصفي بالتزاماته ١٣٢
الفرع الثاني: أنواع مسؤولية المصفي ١٣٥

الفصل الرابع: آثار تصفية شركات المساهمة العامة ١٤٣
المبحث الأول: أثر التصفية على الشخصية المعنوية للشركة ١٤٣
المطلب الأول: استمرار الشخصية المعنوية للشركة تحت التصفية ١٤٧
الفرع الأول: مبررات احتفاظ الشركة بالشخصية المعنوية خلال
التصفية ١٥٠
الفرع الثاني: حدود استمرار الشخصية المعنوية للشركة تحت
التصفية ١٥٤
المطلب الثاني: نتائج استمرار الشخصية المعنوية للشركة تحت التصفية ... ١٥٦
الفرع الأول: بقاء الذمة المالية المستقلة للشركة..... ١٥٦
الفرع الثاني: إفلاس الشركة في فترة التصفية ١٥٨
الفرع الثالث: احتفاظ الشركة الموضوعة تحت التصفية بحقوق
التقاضي..... ١٦٠
الفرع الرابع: خضوع الشركة الداخلة في التصفية لأحكام قانون
الضرائب ١٦٢
المبحث الثاني: أثر التصفية على حقوق دائني الشركة ومساهميها ١٦٤
المطلب الأول: أثر التصفية على حقوق دائني الشركة ١٦٥
الفرع الأول: الموقف الخاص لبعض دائني الشركة ١٦٦

الفرع الثاني: طريقة سداد الديون ١٧١
المطلب الثاني: أثر التصفية على حقوق الشركاء ١٧٥
المبحث الثالث: أثر التصفية على سلطات مجلس الإدارة ١٧٩
المبحث الرابع: أثر التصفية عقود الشركة ١٨٣
المطلب الأول: أثر التصفية على عقود العمل ١٨٦
المطلب الثاني: أثر التصفية على عقود الإيجار ١٨٨
المبحث الخامس: قسمة أموال الشركة الموضوعة تحت التصفية ١٩٠
المطلب الأول: استرداد المساهمات ١٩١
المطلب الثاني: المساهمة بالخسائر ١٩٣
المطلب الثالث: توزيع فائض التصفية ١٩٤

الفصل الخامس: إقفال التصفية وانتهائها وتقادم الدعاوى الناشئة عنها ١٩٦
المبحث الأول: إقفال التصفية ١٩٦
المطلب الأول : انتهاء التصفية ١٩٧
المطلب الثاني: إجراءات إقفال التصفية ١٩٩
الفرع الأول: التصديق على الحساب ١٩٩
الفرع الثاني: إيداع دفاتر الشركة ٢٠١
الفرع الثالث: شهر إقفال التصفية ٢٠٢
الفرع الرابع: شطب قيد الشركة ٢٠٤
المطلب الثالث: آثار إقفال التصفية ٢٠٥
الفرع الأول : زوال الشخصية المعنوية ٢٠٥
الفرع الثاني: آثار الإقفال بالنسبة للغير ٢٠٦
المبحث الثاني: تقادم الدعاوى الناشئة عن تصفية الشركة ٢٠٩
المبحث الثالث: التطبيقات المعاصرة لتصفية شركات المساهمة ٢١٦
الخاتمة ٢٢٠

الاستنتاجات ٢٢٠
التوصيات ٢٢١

مراجع البحث ٢٢٨

الملحق ٢٤٥

خطة البحث

المقدمة

الحمد لله الذي لا يحمد سواه، والصلاة والسلام على من اصطفاه رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه ومن استن بسنته واتبع هداه إلى يوم الدين.

وبعد ...

بما أن فكرة الشركة تنطوي على التعاون والتضامن فقد رافقت البشرية منذ العهود الأولى وازدادت الحاجة إليها بازدياد تعقيدات الحياة حيث أدرك الإنسان أن المشاريع الاقتصادية الكبيرة تحتاج إلى عوامل متعددة لقيامها من رأس مال ضخم وعمل كبير وإدارة متطورة بحيث يعجز الفرد عن القيام بتنفيذ هذه المشاريع منفردا. لذا ظهرت الحاجة إلى تجمع الجهود وتعاون الأفراد فيما بينهم بالمال والخبرة والعمل لتحقيق المشروعات التي تعجز قدرات الأفراد عن القيام بها. هذا التجمع أخذ طريقه شيئا فشيئا إلى الالتحام لينشأ عنه مركز قانوني جديد متميز منه، هذا المركز الجديد أخذ يشق طريقه بقوة ليستقر به المقام في كيان قانوني مستقل هو الشركة.

ومع تطور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية أخذت الشركة تواكب حركة التطور التي تمر بها المجتمعات، حيث أصبحت تحتل في الوقت الحاضر المقام الأول في النشاط الصناعي والتجاري، بل والزراعي أيضا في كثير من الدول.

وفي هذا الصدد سعت الدول إلى سن القوانين في محاولة منها لإيجاد قواعد تكون مناسبة لعمل هذه الشركات ولمواجهة الإشكاليات التي تواجهها. وليس هذا فحسب، بل استرعت اهتمام الفقه ورجال القانون، فاتخذوا منها مادة للبحث، حتى غدت معظم أحكامها مستقرة في نظريات عامة.

وموضوع تصفية الشركة المساهمة العامة من المسائل القانونية الهامة التي تمر بها الشركة، حيث تثير من الصعوبات القانونية والمشكلات العملية ما يجعلها مادة خصبة للبحث. وهذا ما يحاول الباحث القيام به في هذه الدراسة، في ظل قانون الشركات اليمني[1].

ولمّا كانت الشريعة الإسلامية تمثل مصدر جميع التشريعات اليمنية[2]، كان لزاما علينا أن نتلمس أصول البحث محل الدراسة في تراث الفقه الإسلامي.

وهأنذا أقدم البحث كاملا من الناحية الشكلية أو الكمية لا الموضوعية بقدر ما وسع الجهد. ولكني متأكد كل التأكد، أن الموضوع لا يزال بحاجة إلى بحوث أخرى، وجهود أخرى، وأوقات أخرى أوسع. والله أسأل أن يجعل هذا الجهد المتواضع خالصا لوجهه الكريم وأن ينفع به وأن يدخر لي منه ذخرا أجده أمامي يوم يقوم الناس لرب العالمين، ولا أدعي الكمال فالكمال لله وحده:

فإن تجد عيبا فسد الخللا جل من لا عيب فيه وعلا

إشكالية البحث:

تكمن مشكلة هذه الدراسة في النقص والتعارض والقصور في نصوص قانون الشركات اليمني التي تعالج تصفية الشركة المساهمة العامة، فالأبحاث التي كتبت في موضوع تصفية الشركة اقتصرت على تناول الموضوع بشيء من العموم؛ إذ لا توجد في حدود اطلاع الباحث دراسة خاصة موحدة قامت بإبراز نظرية تصفية الشركة المساهمة العامة في القانون والفقه الإسلامي. وعليه سيكون محور هذه الدراسة منصبا على محاولة وضع آلية واضحة لتصفية الشركات المساهمة العامة.

وتكمن عناصر المشكلة في الآتي:

- هل كان المشرع اليمني موفقا في صياغة النصوص القانونية المتعلقة بتصفية الشركة المساهمة العامة؟ وهل كانت النصوص كافية لمعالجة مسألة تصفية الشركة المساهمة العامة؟

---

[1] هذا القانون منشور في **الجريدة الرسمية** – العدد (٧ج ١) لسنة ١٩٩٧م.

[2] نصت المادة ٣ من دستور الجمهورية اليمنية على الآتي: "الشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات".

- ما الأسباب القانونية لتصفية الشركة المساهمة العامة؟
- ما الإجراءات المتبعة في تصفية الشركة المساهمة العامة؟
- ما الآثار المترتبة على تصفية الشركات المساهمة العامة؟
- متى تنتهي التصفية ومتى تتقادم دعاويها؟
- هل عالج الفقه الإسلامي مسألة تصفية الشركة ؟

فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: على الرغم من إفراد المشرع التجاري اليمني بعض النصوص لتصفية شركات المساهمة العامة إلا أن كثيرا منها لا يزال يشوبه نقص كبير.

الفرضية الثانية: إن الفقه الإسلامي فيه من المرونة ما يجعله بحق قادرا على إعطاء الحكم الشرعي لكل إجراء قانوني في مجال تصفية الشركة المساهمة العامة.

أهداف الدراسة:

تظهر أهداف البحث من أهميته في الظروف الراهنة حيث تهدف هذه الدراسة إلى إبراز النظرة القانونية والفقهية للتصفية، ومدى موافقة عملية تصفية الشركة المساهمة العامة في القانون اليمني بالفقه الإسلامي، بما يساعد على إظهارها في شكل نظرية قانونية متكاملة، وبما يمكننا من تقديم المقترحات بهدف سد النقص الشريعي ومعالجته.

وسنعمل على تحقيق ذلك عبر تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

- تحليل ودراسة وتقييم نصوص قانون الشركات اليمني المتعلقة بتصفية الشركة المساهمة العامة بهدف وضع اليد على مكامن النقص والقصور التشريعي ومعالجته.
- تحديد الأحكام القانونية لتصفية الشركة المساهمة العامة.
- مدى توافق عملية تصفية الشركة المساهمة العامة في القانون اليمني مع الفقه الإسلامي.

أهمية البحث:

تبرز أهمية الدراسة نتيجة لقصور القوانين اليمنية التي تحكم هذه الطائفة من الشركات عن الإحاطة بكل ما يتصل بنظرية التصفية، وذلك بالوقوف على مواطن النقص والغموض التشريعيين في القانون اليمني، التي نرى ضرورة أن يعالجها المشرع والتي سوف نوجه الدعوة لتدخّل المشرع كلما عنا لنا قصور أو غموض في التنظيم التشريعي، ولا سيما أن موضوع التصفية يعد من أهم الموضوعات في مجال الشركات بصفة عامة، لكونها تتعلق بموضوع من أكثر موضوعات قانون الشركات تعقيدا ولكثرة العمليات والإجراءات التي تتطلبها التصفية.

وتبرز أهمية هذه الدراسة في حاجة البحث العلمي والباحثين إلى دراسة مرجعية تنظم إجراءات تصفية الشركات المساهمة العامة، فضلا عن كونها الدراسة الأولى التي تبحث في موضوع تصفية الشركات المساهمة العامة في القانون اليمني وفي ضوء الفقه الإسلامي، مما يعد إضافة جديدة إلى المكتبة القانونية.

منهجية الدراسة:

تقوم منهجية هذه الدراسة على الالتزام بالعملية البحثية، وذلك عبر الاعتماد على أكثر من منهج. حيث سيتم اتباع المنهج الاستقرائي التحليلي المقارن، عن طريق جمع المعلومات وأقوال الفقه المتعلقة بموضوع مسألة تصفية الشركة المساهمة العامة للوقوف على آرائهم والاستعانة بها لفهم إشكاليات هذا البحث، وسنتناول بالتحليل نصوص قانون الشركات اليمني المتعلقة بالمسائل محل الدراسة، وتحليل الآراء والنصوص والنظريات المستمدة من أقوال الفقهاء ومدوناتهم.

وسيتم مقارنة نصوص قانون الشركات اليمني المتعلقة بالتصفية مع أحكام التصفية في الفقه الإسلامي، لمعرفة مظاهر التشابه والاختلاف فيما بينها وتأكيد الجوانب الإيجابية ووضع اليد على مكامن النقص والقصور الموضوعية والإجرائية في التشريع لكي يتم تجاوزها واستكمال النقص فيها، وسد ما وجد فيها من ثغرات. وسوف يكون اعتمادنا في القيام بهذا العمل منصبا بشكل رئيس على زيارة المكتبات القانونية وتحليل نصوص القوانين التي عالجت هذه

النظرية. وذلك بسبب صعوبة الوصول إلى هذه القضايا في المحاكم وامتناع القضاة عن الإفصاح عنها.

الدراسات السابقة:

يقصد بالدراسات السابقة الدراسات التي تناولت موضوع البحث سواء أكانت هذه الدراسات قانونية أم فقهية، وسواء أكانت دراسات مباشرة في موضوع التصفية أم غير مباشرة. وحسب اطلاع الباحث، لا توجد دراسة تحليلية متخصصة لتصفية الشركة المساهمة العامة في القانون والفقه الإسلامي، وتوجد بعض الدراسات التي يوحي ظاهرها بأنها تناولت الموضوع، إلا أن مضمون هذه الدراسات، وطريقة عرضها للموضوع يختلف. لذلك سوف أقوم ببيان موضوعات هذه الدراسات وما حاول الباحث دراسته، حتى نعرف الإضافات التي ستضيفها هذه الدراسة إلى الدراسات السابقة.

١. دراسة الدكتور أحمد محمود عبدالكريم مساعدة بعنوان "**المسؤولية المدنية للمصفي في التصفية الإجبارية للشركة المساهمة العامة دراسة مقارنة بين القانون الأردني والقانون الإنجليزي**"[٣]، تناول فيها المركز القانوني للمصفي في التصفية الإجبارية للشركة المساهمة، وأساس المسؤولية المدنية للمصفي سواء أكانت مسؤولية عقدية أم تقصيرية، وتناول حالات مسؤولية المصفي المدنية سواء أكانت مسؤولية تجاه الشركة أم المساهمين ومسؤولية المصفي عن العقود التي يبرمها أثناء عملية التصفية، ودعوى المسؤولية المدنية تجاه المصفي، من حيث آليات تحريك هذه الدعوى وطرائقه. وقد استفدت من هذه الدراسة في معرفة الآراء التي قيلت حول مسؤولية المصفي المدنية.

[٣] مساعدة، أحمد محمود عبدالكريم، **المسؤولية المدنية للمصفي في التصفية الإجبارية للشركة المساهمة العامة:** دراسة مقارنة بين القانون الأردني والقانون الإنجليزي، رسالة دكتوراة غير منشورة (عمان: جامعة عمان العربية للدراسات العليا، ٢٠٠٧).

٢. دراسة أحمد عبدالرحمن المحاسنة بعنوان "**المركز القانوني للمصفي في الشركات التجارية وفقا للتشريع الأردني**"[٤]، تناول فيها المركز القانوني للمصفي من حيث تعيين المصفي وانقضاؤه، وسلطات المصفي، وحقوق المصفي وواجباته، وبين أن القانون الأردني لم يُحِطْ هذا المركز بالقواعد القانونية اللازمة لتنظيم هذا المركز. وقد هدفت هذه الدراسة إلى إحاطة مركز المصفي بالقواعد القانونية الكافية لتنظيم هذا المركز من ثلاث نواح هي: طريقة تعيين المصفي وطرائق انقضاء عمله، وبيان السلطات التي يتمتع بها المصفي. وقد أفدت من هذه الرسالة في معرفة الآراء التي قيلت حول مركز المصفي القانوني، من حيث تعيين المصفي وطرائق انقضاء عمله.

٣. دراسة محيي الدين سلعوس في المنازعات الضريبية بعنوان "**تصفية شركات الأموال من الناحيتين القانونية (التجارية، الضريبية) والمحاسبية**"[٥]، تناول فيها تصفية شركات الأموال عبر دراسة مقارنة بين قانون الدخل الفلسطيني وقانون الدخل الأردني والقانون المصري، وذلك باستعراض الجوانب القانونية الخاصة بالتصفية والأسباب والمسوغات التي تدعو إلى تصفية الأعمال بعد أن تعرض لتعريف التصفية وطبيعتها. واهتمت الدراسة أيضا بالتطرق إلى الجوانب المحاسبية للتصفية، إذ تم التعرف على المراحل التي تمر بها التصفية وتم عرض مثال عملي يوضح الحالات المختلفة التي تنتج عن التصفية من ربح وخسارة. وركز الباحث دراسته على المواد المتعلقة بالتصفية في قانون الضريبة المصري والأردني والفلسطيني من الناحية المحاسبية. ولم تتعرض هذه الدراسة لإجراءات تعيين المصفي وعزله، ولا سلطاته وواجباته، ولم تتعرض للمسؤولية الناشئة عن تصفية الشركة، ولا النتائج المترتبة عليها، ولا انتهاء التصفية وتقادم دعاويها، وهذا ما سيسعى الباحث لإكماله بإذن الله تعالى.

---

[٤] المحاسنة، أحمد عبدالرحمن، **المركز القانوني للمصفي في الشركات التجارية وفقا للتشريع الأردني**، رسالة ماجستير غير منشورة (عمان: جامعة آل البيت، ٢٠٠٦).

[٥] سلعوس، محيي الدين محمد، **تصفية شركات الأموال من الناحيتين القانونية (التجارية، الضريبية) والمحاسبية** (فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، ٢٠٠٦).

٤. دراسة رنا عمران الكبيسي بعنوان "**تحول التصفية في الشركة المساهمة العامة**"[٦]، تناولت فيها تحول التصفية في الشركة المساهمة العامة من التصفية الاختيارية إلى التصفية الإجبارية تحت اشراف المحكمة أو إلى التصفية الإجبارية في ضوء أحكام قانون الشركات الأردني. وقد استعرضت الباحثة فيها أسباب تحول التصفية الاختيارية، وتناولت صلاحيات المصفي وواجباته عند تحول التصفية، ومسؤولية المصفي المدنية والجزائية. وقد هدفت الدراسة إلى إعطاء صورة واضحة عن أسباب تحول التصفية وإجراءتها.

٥. دراسة الدكتور منصور عبدالسلام الصرايرة في "**المسؤولية المدنية للمصفي تجاه الشركة المساهمة العامة في التصفية الإجبارية دراسة مقارنة في القانون الأردني والإماراتي والإنجليزي**"[٧]، تناول فيها مسؤولية المصفي المدنية في التصفية الإجبارية للشركة المساهمة العامة عبر بيان حالات قيامها وبيان طبيعتها، وبيان مدى مسؤوليته عن العقود التي ابرمتها الشركة أثناء حياتها وقبل دخولها مرحلة التصفية. وقد هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى مسؤولية المصفي المدنية في حالة التصفية الإجبارية للشركة المساهمة العامة. وقد أفدت من هذا البحث في معرفة حالات مسؤولية المصفي تجاه الشركة، ومسؤولية المصفي عن العقود التي أبرمتها الشركة قبل التصفية.

٦. دراسة الدكتور عبدالله علي الصيفي بعنوان "**تأسيس الشركة المساهمة العامة وتصفيتها في قانون الشركات الأردني مقارنا في الشريعة الإسلامية**"[٨]، تناول فيه موضوع تأسيس الشركة المساهمة العامة وتصفيتها في قانون الشركات الأردني مقارنا بالشريعة الإسلامية، وقد جاء هذا البحث ليبين وجهة أوجه التشابه والاختلاف بين تأسيس الشركة في القانون

---

[٦] الكبيسي، رنا عمران، **تحول التصفية في الشركة المساهمة العامة** (عمان: جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، ٢٠١٠).

[٧] الصرايرة، منصور عبدالسلام، المسؤولية المدنية للمصفي تجاه الشركة المساهمة العامة في التصفية الإجبارية: دراسة مقارنة في القانون الأردني والإماراتي والإنجليزي (الإمارات: بحث منشور في **مجلة الشريعة والقانون**، جامعة الإمارات، العدد الخامس والاربعون، ٢٠١١).

[٨] الصيفي، عبدالله علي، **تأسيس الشركة المساهمة العامة وتصفيتها في قانون الشركات الأردني مقارنا في الشريعة الإسلامية** (ماليزيا: بحث مقدم للمؤتمر الدولي للتقارب بين الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية العالمية، ٢٠٠٩).

وتأصيلها الفقهي وطرائق تصفية الشركة في القانون وطرائق إنهائها في الفقه، ليظهر بعد ذلك مدى الموائمة والموافقة والتقارب بين الشريعة والقانون في هذا الموضوع. وخلص إلى أن الشركة المساهمة تشبه شركات الأموال في الأصل ولكنها تختلف عنها في كيفية التأسيس. وقد تناول الباحث ذلك بشكل مختصر، ولم يبين دور المصفي وشروطه، وآثار التصفية وانتهاءها وتقادم الدعاوى الناشئة عنها، وهذا ما سيسعى الباحث لإكماله بإذن الله تعالى.

٧. دراسة أجود علي يوسف عتوم بعنوان "**المركز القانوني لمصفي الشركة في القانون الأردني**"[٩]، تناول الباحث في دراسته دور المصفي للشركة وأعماله بشكل رئيس دون تخصيص شركة معينة، حيث تناول الوصف القانوني للمصفي، والآثار المترتبة على عدّ المصفي نائبا عن الشركة، وتناول أيضا حدود نيابة المصفي.

٨. دراسة ناجح بدران بعنوان "**تصفية الشركات التجارية دراسة قانونية محاسبية عملية**"[١٠]، تناول فيها تصفية الشركات التجارية في القانون السوري من الناحيتين القانونية والمحاسبية، وذلك ببيان أسباب انحلال الشركة وشهر الانحلال، وأنواع التصفية، وتناول نتائج التصفية. وقد ركز الباحث في دراسته على الجوانب المحاسبية للتصفية، وقام بعرض أمثلة عملية على إجراءات الجرد وطريقة تقسيم الأرباح والخسائر.

٩. دراسة الدكتور عبد علي الشخابنة بعنوان "**النظام القانوني لتصفية الشركات التجارية**"[١١]، حيث تناول تصفية الشركات في القانون الأردني، وتطرق في بعض مباحثه إلى القانون المصري والفرنسي والإنجليزي، وقد تناولت الدراسة تطور فكرة تصفية الشركات التجارية، وتناولت أيضا القواعد العامة لتصفية الشركات التجارية، وإفلاس الشركة أثناء فترة التصفية، وتعرض للنتائج المترتبة على تصفية الشركات التجارية. إلا أن الباحث لم يتطرق لذكر شروط تعيين المصفي وآثار تصفية الشركة، وهذا ما سيسعى الباحث لإضافته في هذا

---

[٩] عتوم، أجود علي يوسف، **المركز القانوني لمصفي الشركة في القانون الأردني** (عمان: بحث مقدم للمعهد القضائي الأردني، ١٩٩٢).

[١٠] بدران، ناجح، **تصفية الشركات التجارية دراسة قانونية محاسبية عملية** (دمشق: دار الصفدي، ٢٠٠٣).

[١١] الشخابنة، عبد علي، **النظام القانوني لتصفية الشركات التجارية في القانون الأردني** (عمان: جمعية عمال المطابع التعاونية، ١٩٩٢).

البحث إن شاء الله تعالى. كما أن دراستي تختلف عن هذه الدراسة في أنني سأقوم بدراسة تصفية شركات المساهمة العامة في القانون اليمني والفقه الإسلامي.

١٠. دراسة الدكتور حمود محمد شمسان بعنوان "**تصفية شركات الأشخاص التجارية**"[١٢]، وقد تناول طبيعة تصفية شركات الأشخاص التجارية وأنواع التصفية وأسباب انتهاء شركات الأشخاص، وحقوق المصفي، والشخصية المعنوية لشركات الأشخاص التجارية أثناء التصفية. وتختلف دراستي عن هذه الدراسة في أنني سأقوم بدراسة تصفية شركات المساهمة العامة التي تختلف تصفيتها عن تصفية شركات الأشخاص سواء من حيث الإجراءات أو الآثار، كما أن الدراسة السابقة لم تتناول أحكام تصفية الشركة بما فيها حقوق الدائنين وواجبات المصفي، والأعمال التي يحظر على الشركة القيام بها أثناء التصفية، فضلا عن أنها لم تتناول طريقة حسم نفقات التصفية وتسديد ديونها. وهذا ما سوف نتناوله في هذه الرسالة بإذن الله تعالى.

١١. عبدالعزيز عزت الخياط بعنوان "**الشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي**"[١٣]، تناول فيه القواعد العامة للشركات فقها وقانونا، وأركان الشركة، وطبيعة عقد الشركة، وتحدث عن إدارة الشركة والمسؤولية المترتبة على ذلك، وتحدث عن بطلان الشركة وفسادها بين الشريعة والقانون، وأسباب انقضاء الشركة، وتناول الشخصية الاعتبارية للشركة في فترة التصفية، وتعيين المصفي وعزله وسلطاته.

١٢. دراسة علي نديم الحمصي بعنوان "**الشركات المساهمة في القانون الوضعي والفقه الإسلامي**"[١٤]، تناول القواعد العامة للشركات في الفقه الإسلامي من حيث شروط صحة الشركة، وحكم الشركة من حيث الوصف الشرعي والأثر النوعي، وتحدث عن أركان الشركة وشروطها وجزاء الإخلال بها، وموقف الفقه الإسلامي من الشخصية المعنوية الاعتبارية للشركة، وإدارة الشركة والمسؤولية فيها، وتحدث عن انقضاء الشركة باحثا في الأسباب ثم في تصفية الشركة وقسمتها. ولم تتعرض هذه الدراسة للأحكام العامة لتصفية

---

[١٢] شمسان، حمود محمد، **تصفية شركات الأشخاص التجارية** (القاهرة: د.ن، ١٩٩٤).

[١٣] الخياط، عبدالعزيز عزت، **الشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي** (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٤).

[١٤] الحمصي، علي نديم، **الشركات المساهمة في ضوء القانون الوضعي والفقه الإسلامي** (بيروت: رسالة ماجستير، كلية الإمام الأوزاعي، ٢٠٠١).

الشركة، ولم تتناول المسؤولية المترتبة على تصفية الشركة، ولا الآثار المترتبة على التصفية، وهذا ما سيتم تناوله في هذا البحث بإذن الله تعالى.

١٣. رسالة دكتوراه لصالح بن زابن المرزوقي البقمي في "**شركة المساهمة في النظام السعودي**"[١٥]، وقد تناول القواعد العامة للشركات في الفقه والقانون من حيث تعريفها ومراحل تطورها ومشروعيتها وأركانها وشروطها، كما تحدث في الباب الثاني عن شركة المساهمة من حيث تأسيسها ومشروعيتها والصكوك التي تصدرها وإدارة الشركة المساهمة، ومسؤولية أعضاء مجلس الإدارة. وكذلك طرق انقضاء الشركة.

[١٥] المرزوقي، صالح بن زابن، **شركات المساهمة في النظام السعودي دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي** (منشورات جامعة أم القرى، ١٤٠٦هـ).